«غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني» في ندوة بجامعة صنعاء:

التأكيد على وضع التدابير المانعة للجريمة وتطبيق نصوص اتفاقية مكافحة الفساد العالمية

«الثورة» /عبدالله حزام

□ نظمت نيابة رئاسة جامعة صنعاء لشؤون الطلاب وعمادة كلية الشريعة والقانون يوم أمس الندوة العلمية «غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني» بمشاركة عدد من الأكاديميين والمختصين.

وأكد الدكتور خالد عبدالله طميم، نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، أستاذ علم الاجتماع، في حفل افتتاح الندوة على أهميتها باعتبارها نوعية المضمون وتناقش أخطر الجرائم في العصر الحديث لتجاوزها أساليب وأدوات الجرائم التقليدية، مما يجعلها عائقاً كبيراً أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. ودعا المؤسسات التشريعية والقضائية إلى الالتفات بجدية لتفعيل القانون الجديد بهذا الصدد.

من جانبه تطرق الدكتور طارق المجاهد، نائب عميد كلية الشريعة والقانون، في ورقته، إلى أهمية التوعية القانونية بين أوساط الناس، خصوصاً أصحاب العلاقة، مؤكداً أن الندوة هدفت إلى التعريف بالقانون الجديد لمكافحة غسيل الأموال رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م.

فيما تناولت ورقة عمل بعنوان «غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني» للدكتور عبدالله فروان، أستاذ الفقه المقارن، الآثار الخطيرة لجرائم غسيل الأموال على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وعلى زيادة حجم ومستوى الجريمة، ومن بين هذه الآثار الاقتصادية ضعف النمو الاقتصادي للبلد، وضعف الدخل القومي، وانتشار البطالة، وعجز الدولة عن وضع خطط للتنمية، بالإضافة إلى فقد الادخار المحلي.

وتظهر الورقة الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال والمتمثلة بالضغوط المعيشية، وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتصدع قيم العمل والإنتاج، وضعف روح الولاء والانتماء، بالإضافة إلى الآثار السلبية في المجال السياسي، حيث تلعب جريمة غسيل الأموال في كثير من البلدان، دوراً مهماً في إحداث النزاعات والصراعات الداخلية.

وتذكر الورقة ثلاث مراحل لجريمة غسيل الأموال هي : «مرحلة التوظيف والإيداع، ومرحلة التعتيم والتمويه، ومرحلة الدمج الاستثماري».

وتحدثت الورقة عن الإجراءات المتبعة لمكافحة غسيل الأموال في النظام الإسلامي من خلال سياسة الإسلام في منع مكافحة الفساد عبر قواعد جلية وواضحة «كجلب المصالح ودرء المفاسد».

فيما لخصت ورقة أخرى للاخ عبده حزام سيف، رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني، دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال، موضحاً الجهود المبذولة وآليات عمل البنك في الكشف عن هذه الأموال، والتي تكتشف من خلال تحويل هذه الأموال إلى نظيفة بالتعامل مع المصارف، أو استبدال الأوراق النقدية بأخرى، أو شراء أسهم وسندات، وأيضاً عبر الخدمات البنكية الإلكترونية.

وأوصت الندوة بضرورة وضع التدابير المانعة للجرائم التي تشكل جريمة تبييض الأموال وتحديد آليات عملية لتنفيذ ذلك، وكذا التأكيد على أهمية تفعيل وتطبيق نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الفقيرة، حماية لها من أخطار هذه الجرائم.

في اختتام حلقة النقاش الأولى

التأكيد على أهمية دعم الاستقلال القضائي للمحاكم التجارية

■ صنعاء/سبأ/..

أكد المشاركون في حلقة النقاش الأولى حول صعوبات وعوائق سير عمل القضاء التجاري على ضرورة تفعيل قرارات وتوصيات المؤتمر القضائي الأول والخاصة بالمحاكم التجارية ودعم الاستقلال القضائي للمحاكم التجارية من خلال تطبيق النصوص التشريعية على الواقع وكذا اصدار اللائحة التنظيمية للمحاكم التجارية والمحاكم الابتدائية التابعة لها وإعادة تشكيل المحاكم التجارية وتزويدها بعدد كاف من القضاة والإداريين المتخصصين.

وأشارت توصيات الحلقة النقاشية التي نظمتها وزارة العدل على مدى يومين بمشاركة عدد من الجهات المعنية والبنوك والقطاع الخاص ونقابة المحامين واتحاد الغرف التجارية والتجار ورجال المال والأعمال وعدد من الأكاديميين المتخصصين في هذا الجانب، أشارت إلى ضرورة إعداد قانون للتجارة الالكترونية بما يواكب تطورات العصر في المعاملات الحديثة واعطاء الصلاحية للمحكمة العليا في الفصل في القضايا التي يكون موضوعها صالحا للفصل فيه دون ارجاعها مرة اخرى إلى المحاكم الأدنى درجة.

وطالب المشاركون في الحلقة النقاشية بضرورة إعادة النظر في التشريعات التجارية وفقا للتشريعات التجارية الحديثة في الدول العربية بالإضافة إلى إعادة النظر في قانون المرافعات المدنية والتجارية لحذف وتعديل الاحكام التي تؤدي إلى التطويل في المنازعات.

كما تضمنت التوصيات عدداً من القضايا والمواضيع الرامية إلى تطوير القضاء التجاري ورفده بكافة المتطلبات المالية والإدارية والفنية.

وفي جلسة الاختتام ألقى الدكتور عدنان عمر الجفري وزير العدل كلمة أشار فيها إلى الاهتمام الذي يحظى به القضاء بشكل عام والقضاء التجاري بشكل خاص من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الاعلى الرامية إلى تطوير وتحديث القضاء التجاري باعتباره من العناصر الرئيسية لانعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات في بلادنا.

مؤكدا في هذا الصدد أن الوزارة ستعمل خلال الفترة القادمة على تفعيل وتطوير مستوى أداء القضاء التجاري وامكانية توسيع نشاطه ليشمل كافة محافظات الجمهورية.

منوها بالأهمية التي يمثلها القضاء التجاري في العديد من الجوانب خاصة ما يتعلق بحركة الاستثمار والتجارة والتنمية بشكل عام.

وقال الوزير الجفري بأن مهام القضاء التجاري في الوقت الحاضر لا تقتصر على الفصل في الخصومات في القضايا الوطنية بل امتدت وتوسعت مهامه لتشمل الفصل في الخصومات التجارية على المستوى الدولي ٠٠مضيفا بان هذه الحلقة النقاشية ركزت بشكل أساسي على تشخيص كثير من القضايا المرتبطة بالقطاع التجاري والتي من خلالها سيتم استخلاص كافة المداخلات والتوصيات وترجمتها في الواقع العملي وبما يسهم بدرجة أساسية إلى الانتقال بالقضاء التجاري إلى خطوات متقدمة وبما ينسجم مع التطورات الدولية في المعاملات التجارية.

واستعرض الجفري عدداً من الأولويات التي ستنفذها الوزارة في إطار تطوير القضاء التجاري وعلى وجه الخصوص توفير كافة متطلبات العمل القضائي التجاري وربطه بشبكة الحاسوب وتكثيف أعمال التأهيل والتدريب للقضاة التجاريين وامكانية استحداث تخصصات مختلفة تندرج ضمن التخصصات التجارية المعمول بها عالميا.

ذمار.. تأهيل ٢٥ كادراً بطرق وأساليب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية

■ ذمار/سبأ/

اختتمت أمس في المركز الوطني للتدريب الزراعي بالهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي، الدورة التدريبية في مجال المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، والتي استمرت أسبوعا.

وهدفت الدورة التي نظمها المركز بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والاتحاد التعاوني الزراعي، بمشاركة ٢٥ متدربا من الجمعيات الزراعية التعاونية بمحافظات صنعاء، عمران، أمانة العاصمة، وذمار، إلى اكساب المشاركين معارف بمفاهيم المكافحة المتكاملة، وسبل التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية، وبرامج المكافحة الحيوية في اليمن وأهميتها والطرق المستخدمة فيها، فضلا عن النظام البيئي الزراعي وعلاقته بالمكافحة المتكاملة، وتعرفوا على التطبيقات العملية على هذا الصعيد في مشاتل الهيئة بذمار وحمام علي والبيوت المحمية.

وفي الحفل الختامي للدورة الذي شارك فيه الأخ حمود درهم دماج وكيل محافظة ذمار، أجمع المتحدثون على أهمية الدورة في تعزيز المكافحة الحيوية للآفات الزراعية، في التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية على طريق الاستغناء عنها وتلافي أضرارها البعيدة والقريبة على المحيط النباتي والحيواني.

السبت ندوة للتأمين عن عمال القطاع الخاص:

عدن: تجهيز مصنع للمنتجات الجلدية بـ١٠٠ مليون ريال

■ عدن/سبأ

يجري حاليا العمل في تجهيز مصنع للمنتجات الجلدية تابع لجمعية العيدروس التنموية النسوية بعدن بتكلفة ١٠٠ مليون ريال /وذكرت الأخت/ سمية القارمي رئيسة الجمعية لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان المصنع سينتج بعد تجهيزه أحذية وحقائب وأحزمة وغيرها من الصناعات الجلدية المتنوعة التي ستعود بالفائدة على المستفيدات من المشروع وعددهن ١٠٠ امرأة.

وأضافت ان اللجنة الفنية المكلفة من قبل الجمعية النسوية التابعة لبرنامج تنمية المجتمعات المحلية بعدن تقوم حاليا بالاجراءات اللازمة لشراء المعدات اللازمة للمصنع.

من جانب آخر ينظم فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدن٠ في الفترة ٢٤ إلى ٢٦ أبريل الجاري٠ حلقة نقاش حول دور أصحاب العمل والنقابات في توسيع التغطية التأمينية للعاملين في المنشآت الخاصة٠

وذكر الاخ /شوقي قاسم سعيد/ مدير فرع المؤسسة٠ لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن الحلقة٠ التي يشارك فيها ١٦٠ من أصحاب المنشآت الخاصة بعدن٠ ستكرس لسبل تعميم البطاقة التأمينية٠ التي بدأت بتوزيعها المؤسسة بدءا من العام الماضي٠

وذلك بهدف رفع نسبة التغطية التأمينية على العاملين في المنشآت الخاصة٠

والتي لا تتجاوز نسبة تغطيتهم في الوقت الراهن ٣ بالمائة من مجموع القوى العاملة في المحافظة ٠

وأوضح٠ أن عدد المؤمن عليهم في فرع المؤسسة بعدن٠ لا يتجاوز /٧٠٠/ ٦ر/ عامل وعاملة في المنشآت الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

العولمة وأثرها على النظام المالي والنقدي العالمي

فشل آليات درء الأزمات والوقاية منها:

د/جلال القباطي (٤)

في إطار المصاعب المالية من أزمات مصرفية وأزمات معدلات الصرف .. الخ تفجرت الأزمة الآسيوية بسبب ربط سعر الدولار بالين الياباني والعملات الأوروبية الرئيسية وقد تصاحب مع ذلك قرار السلطات التايلاندية بتعويم عملتها المحلية "الباين" تحت ضغوط هجمات المضاربات بعد أن فشلت سياسة ربط العملة التايلاندية بالدولار والتي ابتدأت منذ صيف عام ١٩٨٥م مما تفاقمت من المصاعب التي كانت تعاني منها البلد أصلاً بالاضافة إلى جوانب الضعف التي ألمت بالقطاع المصرفي مما زعزع ثقة المستثمرين الأجانب كما أن التخفيض يقود هو الآخر إلى زعزعة النظام المصرفي والمالي بمجموعة من خلال اشتداد وطأة الاستدانة المعقودة إلى حد كبير بالدولار دون غطاء.

وبدورها تاجت هجمات المضاربة التي انتقلت إلى بلدان المنطقة الأخرى اندونيسيا وماليزيا والفلبين. الخ. وتعددت وتنوعت دواعي العدوى ولكنها تتشابه جميعاً بالاختلال الاقتصادي الكبير المتمثل في تعميق عجز ميزان المدفوعات الجارية.

وأعتقد جازماً بان مخاطر المنافسة كانت هي العامل الناقل للعدوى على الأرجح لأن مختلف اقتصادات المنطقة كانت متنافسة تجاه الأسواق الخارجية المشتركة وكان مجرد تخلي إحداها عن ارتباطها بالدولار كتايلاند مثلاً يجعل الإغراء قوياً ويستحيل مقاومته بالنسبة للبلدان الأخرى حتى لاتفقد قدرتها على المنافسة وتتقلص أنصبتها من السوق مع أنصبة منافسيها أي أن العملية برمتها مضاربة وبسببها أي المضاربات حدث ما حدث لأن الأمر بالنسبة لتلك الدول وصل في أحد اللحظات إلى حد ما ليس منه بد!! لأن المضاربين كانوا قد دخلوا على الخط وأدركوا قوة ذلك الإغراء وإمكانيات حدوث تفككات متدافعة في هذا المضمار مما جعلهم يسددوا هجماتهم صوب عملات البلدان المجاورة لتايلاند وساعدهم على ذلك ضعف القطاع المصرفي في تلك البلدان الذي ساهم بدوره في تفهقر قدرة تلك العملات على الصمود.

إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من الأزمة الآسيوية هو فشل برنامج صندوق النقد الدولي الذي كان يعتقده طموحاً غداة أزمة البيسو المكسيكي والذي كان يقوم على أساس "توفير المعلومات الكاملة حول التغييرات الاقتصادية الاساسية في الوقت المناسب".

إن فشل الصندوق في هذا المضمار يجعلنا نقدم بدائلنا التي نعتبرها بأنها في مستوى أفضل واقدر في إطار البحث عن وسائل تحسين مراقبة الاقتصادات العضوة وتجنب حدوث أزمات أخرى حيث كان يفترض تحديد معيار خاص للانزلاقات الاقتصادية الكبرى التي تاتي من بين مؤشراتها المهمة:

أ- مستوى الاحتياطات الدولية.
ب- حصيلة ميزان المدفوعات.
ج- الموازنة.
د- معدل التضخم.
هـ- معدل النمو.

إن رأينا هذا - على بساطته- يمثل مستوى متقدم في مجال البحث عن وسائل لتحسين مراقبة الاقتصادات العضوة وتجنب حدوث أزمات أخرى لأن البيانات الكائنة التي قدمتها كوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا حول مستوى الاستدانة لكل منها واحتياطاتها من العملات يعتبر مثالاً صارخاً لعدم سلامة ومصداقية وطريقة التفكير التي يتبعها صندوق النقد والتي يعتقد فيها بأن تحسين جميع المعلومات وتداولها يمكن أن يكون كافياً لتحاشي الأزمات.. إن ذلك ليس سوى وهم وخداع يمارسه موظفو الصندوق على أنفسهم وعلى الشعوب والبلدان الأخرى .. ليس لأن البيانات ستكون كاذبة كما أشرنا سلفاً الى حالات بعض البلدان الآسيوية .. ليس ذلك وحسب بل ولأنه وفقاً لأبسط قواعد التحليل الاقتصادي فإن المؤشرات الإقتصادية الكلية والتقليدية لاتكفي لإعطاء فكرة دقيقة عن الوضع في بلد ما وفي بعض الحالات عندما تكون المصارف مدينة للسلطات العامة فإن الأمر يصبح مختلفاً.

تلك ما أخذنا على مستوى وطريقة التفكير القاصر لدى موظفي ومسؤولي صندوق النقد الدولي وايضاً على سياساتهم وبرامجهم في مجال التوخي ودرء الأزمات وهي دليل عجز في مستوى وطريقة التفكير الناجم عن الضعف والقصور وعدم القدرة على الخلق والإبداع وهو مايمكن أن تفسر به العجز الهيكلي والكلي لصندوق النقد كمقرض نهائي يتم اللجوء اليه في النهاية دون ان تكون لديه القدرة الكافية للقيام بهذا الدور من جهة الإغراء قوياً ويستحيل مقاومته بالنسبة للبلدان الأخرى حتى لاتفقد قدرتها على المنافسة وتتقلص أنصبتها من السوق مع أنصبة منافسيها أي أن العملية برمتها مضاربة وبسببها أي المضاربات حدث ما حدث لأن الأمر بالنسبة لتلك الدول وصل في أحد اللحظات إلى حد ما ليس منه بد!! لأن المضاربين كانوا قد دخلوا على الخط وأدركوا قوة ذلك الإغراء وإمكانيات حدوث تفككات متدافعة في هذا المضمار مما جعلهم يسددوا هجماتهم صوب عملات البلدان المجاورة لتايلاند وساعدهم على ذلك ضعف القطاع المصرفي في تلك البلدان الذي ساهم بدوره في تفهقر قدرة تلك العملات على الصمود.

إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من الأزمة الآسيوية هو فشل برنامج صندوق النقد الدولي الذي كان يعتقده طموحاً غداة أزمة البيسو المكسيكي والذي كان يقوم على أساس "توفير المعلومات الكاملة حول التغييرات الاقتصادية الاساسية في الوقت المناسب".

إن فشل الصندوق في هذا المضمار يجعلنا نقدم بدائلنا التي نعتبرها بأنها في مستوى أفضل واقدر في إطار البحث عن وسائل تحسين مراقبة الاقتصادات العضوة وتجنب حدوث أزمات أخرى حيث كان يفترض تحديد معيار خاص للانزلاقات الاقتصادية الكبرى التي تاتي من بين مؤشراتها المهمة:

أ- مستوى الاحتياطات الدولية.
ب- حصيلة ميزان المدفوعات.
ج- الموازنة.
د- معدل التضخم.
هـ- معدل النمو.

إن رأينا هذا - على بساطته- يمثل مستوى متقدم في مجال البحث عن وسائل لتحسين مراقبة الاقتصادات العضوة وتجنب حدوث أزمات أخرى لأن البيانات الكائنة التي قدمتها كوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا حول مستوى الاستدانة لكل منها واحتياطاتها من العملات يعتبر مثالاً صارخاً لعدم سلامة ومصداقية وطريقة التفكير التي يتبعها صندوق النقد والتي يعتقد فيها بأن تحسين جميع المعلومات وتداولها يمكن أن يكون كافياً لتحاشي الأزمات.. إن ذلك ليس سوى وهم وخداع يمارسه موظفو الصندوق على أنفسهم وعلى الشعوب والبلدان الأخرى .. ليس لأن البيانات ستكون كاذبة كما أشرنا سلفاً الى حالات بعض البلدان الآسيوية .. ليس ذلك وحسب بل ولأنه وفقاً لأبسط قواعد التحليل الاقتصادي فإن المؤشرات الإقتصادية الكلية والتقليدية لاتكفي لإعطاء فكرة دقيقة عن الوضع في بلد ما وفي بعض الحالات عندما تكون المصارف مدينة للسلطات العامة فإن الأمر يصبح مختلفاً.

تلك ما أخذنا على مستوى وطريقة التفكير القاصر لدى موظفي ومسؤولي صندوق النقد الدولي وايضاً على سياساتهم وبرامجهم في مجال التوخي ودرء الأزمات وهي دليل عجز في مستوى وطريقة التفكير الناجم عن الضعف والقصور وعدم القدرة على الخلق والإبداع وهو مايمكن أن تفسر به العجز الهيكلي والكلي لصندوق النقد كمقرض نهائي يتم اللجوء اليه في النهاية دون ان تكون لديه القدرة الكافية للقيام بهذا الدور من جهة ومن جهة اخرى ان القاعدة المالية الحالية لصندوق النقد الدولي التي تعتبر غير قادرة على مواجهة ضخامة التحديات التي تطرحها العولمة المالية بالقدر لدي يطرح حجم وعمق الاختلالات البنيوية في طبيعة وتركيبة مؤسسات العولمة فإنه بالقدر ذاته يثير الشكوك في مصداقيتها وفي تدخلاتها في المستقبل في حالة وقوع المزيد من الأزمات وهذا يؤكد الشكوك بعدم سلامة نظامها وكذا طريقة وإسلوب ادائها وبرامجها وهو مايعني في تقييم سياساتها بشكل عام وبرامج عملها بشكل خاص والتي يمكن ملاحظة البعض منها على وجه خاص بالنسبة لصندوق النقد لأنه في حالات التدخلات فإنه لايتدخل لمعالجة شطط الحكومات ولكن لتصحيح اوجه الخلل في نشاط القطاع الخاص وهو مايشكل في حد ذاته انحرافا بالغا عن مهمته الأصلية .. وفي هذا المجال بوسعنا التساؤل عما اذا كانت تدخلاته لصالح المقاولين من القطاع الخاص ليست بمثابة باب مفتوح لعمليات الاخلال المتكرر بنظامه ثم ان فاعلية التدخلات ابعد من ان تكون مؤكدة النتائج ففي اسيا مثلا على عكس مالوحظ في حالة المكسيك لم يحول تدخله دون وقوف انهيار العملات والبورصات رغم ضخامة ذلك التدخل والعلاجات التي تمت التوصية بها وبالاخص في حالات تايلاند وكوريا الجنوبية كانت هي نفسها التي استخدمت في المكسيك من قبل دون مراعاة ان طبيعة المصاعب التي تواجهها بلدان اسيا ذات طبيعة مختلفة عنها في المكسيك لان المصارف والمجموعات الصناعية الكبرى هي المدينة وليس السلطات العامة وهو مايجعل المرء ان يتشكك في فاعلية تلك المعالجات ففي كوريا الجنوبية حدد معدل التضخم بنسبة ٥% فقط بينما فقدت العملة المحلية الوون ٦٠% من قيمتها في العام ١٩٩٧م وهو أمر يثير الريبة.

كما انه يهمنا في هذا السياق الإشارة الى الاثر الركودي الحاكم للسياسات التي يقترحها الصندوق والمتمثل في انكماش الطلب الداخلي والسياسة النقدية التقليدية وزيادة الضرائب والتوسع في الوعاء الضريبي الخ والتي يبرز معها التساؤل حول مدى صلاحية مثل تلك السياسات ازاء بلد تواجه تفجراً داخلياً لنظامه المصرفي والى أي مدى يجري فرض معدلات فائدة مرتفعة وبرنامج تقشف يؤدي الى عرقلة التنمية ولايسهم في تصحيح مسار القطاع المالي بل يؤدي الى العكس من ذلك لانه في حالات تشابك المشاكل الاقتصادية الكلية مع تلك الجزئية فإن حلها بشكل متناسق يكون صعباً دون ان تستمر حلقة التضخم المفرغة.

يبين هذا الإطار التوصيات الارثوذكسية للروشتة التقليدية التي يقدمها صندوق النقد تبرز تساؤلات اخرى حول هذه النقطة ايضاً فقد جاء في تقرير سري للصندوق أن هذه المؤسسة أي الصندوق قد ساهمت في زعزعة الثقة وزادت من مخاطر الأزمة بان اصرت مثلاً على اغلاق ١٦ مصرفاً في اندونيسيا راجع صحيفة نيويورك تايمز عدد ١٤ يناير ١٩٩٨م وهنا يبرز التساؤل عما اذا كان من اختصاص صندوق النقد ان يملي على الحكومة الاندونيسية سلوكه في كلا المجالات خاصة وان التكلفة الاجتماعية لمثل هكذا اجراء تكون باهظة ومما يزيد في مشروعية هذا التساؤل.. ان تنفيذ توصيات الصندوق في مجال التحرير المالي بدون ضوابط هو الذي يقود الى الانحرافات المالية التي تتسبب في الأزمات وهو يؤشر بان من الاختلالات التي يعاني منها صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات وبخاصة الاسيوية تعود الى مايلي :-

اولا التوسع المفرط في صلاحياته :

فهذه المؤسسة اي الصندوق مكلف اصلاً في حل مشاكل اختلال موازين المدفوعات ولكنه درج على ان يتولى تدريجياً صلاحيات اوسع فاوسع دون ان يجري مع ذلك اي تعديل او تصوير في آليات التحليل لديه او ان يتم بالتفكير الجماعي البحث حول أفضل السبل لاعمال تلك الصلاحيات.

ثانيا: يسبب من:

١- الفشل النسبي لتدخلاته
٢- عجزه عن توقع الأزمات
٣- سوء ادارة الأزمات عند حدوثها
٤- العجز عن تقديم الحلول الناجعة والمعالجات الصائبة لها بعد حدوثها

تلك المسائل التي تعود في جوهرها الى أسباب عدم التوافق مع الاطار التأسيسي له الذي صمم خلال الاربعينات وفيما إذا كان يريد ان يكتفي في صلاحياته الاصلية المتمثلة في توفير الرخاء للدول الاعضاء بتأمين قدر من الاستقرار للنظام النقدي الدولي فإنه ينبغي ان يتزود الآن بادوات جديدة.

ثالثا: فيما يتعلق بإدارة الأزمات:

فإنه يبدو من الواضح والجلي عدم تلاءم الآليات الحالية مع أنماط إعمالات الاقتصاد الدولي.

رابعا: المعالجات الاقتصادية:

ان المعالجات الاقتصادية الكلية المحددة من جانب الصندوق تعكس في الواقع التفاوت بين الأدوات المتوافرة لديه فهي كبيرة وعديدة وضخمة وبين مايتعين عليه من مهام ان يضطلع بها وهي قليلة حيث لاتتجاوز مستوى وحجم الروشتة المناطة فيه بها.. وليست فيها أية أعباء جديدة اومتزايدة..

خامسا: الدقة وتحديد الصلاحيات:

إن عدم الدقة في تحديد صلاحيات الصندوق قادت الى أنواع عديدة من الانحرافات مثل:

١- دعم مؤسسات القطاع الخاص الرأسمالي تحت نوع إنقاذ نشطاء من القطاع الخاص؟؟!!

٢-التدخل في تحديد أنماط تشغيل الاقتصادات ..الخ...

وعليه فقد آن الأوان لإعادة تحديد وتعريف دور ومهام وصلاحيات صندوق النقد الدولي وكذلك تحديد شروط تدخلاته وتم فصلها مع شروط مؤسسات مالية دولية أخرى مثل بنك التسويات الدولي والمؤسسات الدولية الاخرى كالبنك الدولي للانشاء والتعمير وبنك التمويل الدولي وبنك التنمية الدولي...الخ.. ولعل عقد مؤتمر دولي جديد على غرار مؤتمر بريتو وودز في عام ١٩٤٤م سيغدو أكثر الحاحا ومطلبا عاجلاً يشغل بال كافة الشعوب والدول حتى يتم تقديم صيغة جديدة لنظام مالي ونقدي دولي جديد.

ان مانود التأكيد عليه ان تلك المساوئ والاخطاء والسلبيات يضاف اليها عمليات الفساد الداخلي والخارجي المستشري هي عوامل مشتركة بين جميع المؤسسات المالية الدولية لانها تشترك فيه جميعا وان كانت بنسب متفاوته تتميز ببعض حدود التباين والاختلافات بين هذه اوتلك ولكنه اينما وجدت فهي لاتعدوا ان تكون عبارة عن استثناءات تثبت القاعدة وتؤكدها ولاتغيرها مثال ذلك ماتشترك فيه هذه المؤسسات من عدم القيام بمسئولياتها في الحفاظ على عوامل استقرار وسلامة النظام المالي والنقدي العالمي وهو مايستدعي منها ان تكون دائما محتاطة ويقظة تجاه الازمات والتقلبات للتوخي منها والتنبيه اليها ووضع المعالجات لها ولكن يبدو من تكرار الازمات واستمرارها ان مثل هكذا مؤسسات اضحت غير قادرة على القيام بمسئولياتها تلك فحسب.. بل بالاضافة الى ذلك تمثل عنصر اعاقة وكبح لاينبغي القبول به .

اما الحديث عن الجوانب المتصلة بقضايا الفساد الذي يدور داخلها فحدث ولا حرج.. ويكفي للتدليل على واقع الفساد الفارغة فيه ان تاخذ مايعتبر النموذج الافضل بينها جميعا وهو البنك الدولي والذي سنعرج في عجالة سريعة الى استعراض البعض منها على سبيل المثال فقط وليس الحصر.. والتي يأتي في الطليعة منها من قضايا الفساد التي يمكن تسجيلها على نشاط وأعمال البنك الدولي في مجال الإقراض والتمويل ما يلي :

اولا: عدم الأمانة العلمية

يتأكد ذلك من خلال النشرات التنبؤية التي يصدرها البنك لأسعار مواد التصدير في العالم والتي تمت للأمانة العلمية بصلة وتتصف بعدم المصداقية وقد كشفت عن ذلك مؤشرات الأسعار التي وضعها «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أن التنبؤات التي يصدرها البنك الدولي منذ العام ١٩٨٠ هي أعلى بكثير من التحركات الفعلية لأسعار العالم النامي .

كما انتقد وزير الصناعة الماليزي الأسبق حينها «بول ليونغ» البنك الدولي الذي يتسبب من خلال تنبؤاته السعرية المبالغ فيها وفي كفاءتها في خلق فيض من عرض مادة المطاط الطبيعي في السوق الدولية ، وأوضح ليونغ أن البنك الدولي كان قد تنبأ في إبريل ١٩٨٤م بأن سعر المطاط عام ١٩٨٥م سيكون ١٩١,٨٠ سنت ماليزي للكيلو غرام الواحد ويمكن أن يصل إلى ٢٩٣,١٠ سنت عام ١٩٩٠م في حين لم يتجاوز سعر هذه المادة عام ١٩٨٥م مبلغ ١٨٧,٥ سنت للكيلو غرام وما لبث هذا الرقم ان انخفض في عامي ٨٦ - ١٩٨٧م ؟؟!! .

إن هذه التنبؤات غير الواقعية دفعت ببلدان العالم النامي إلى زراعة المزيد من أشجار المطاط الأمر الذي أدى إلى خلق فيض كبير في العرض قاد إلى انخفاض كبير في الأسعار وكان ذلك أشبه ما يكون بالانتحار بالنسبة للعديد من الدول المصدرة للمطاط .

ثانياً : فضيحة أو جريمة «سد الفولاذ» أو «نصب الفساد» :

كانت التقديرات الأولية لتكلفة ذلك السد لا تزيد على مليار ونصف المليار دولار فقط والسد المقصود هو سد «باسرينا» على النهر الذي يفصل بين البارغواي والارجنتين وهو السد الذي تناولت عليه منذ أول إتفاق لإنشائه عام ١٩٧٣م عدة عهود كان الجميع يرضعون من حليب السد المالي الذي يوفره البنك الدولي وظل هذا المشروع الذي يموله ويشرف على تنفيذه البنك الدولي .. ظل يراوح في مكانه حتى العام ١٩٩٠م عند وصول الرئيس «كارلوس منعم» إلى سدة الرئاسة ليفاجأ بان نفقات السد قد تجاوزت مبلغ ثلاثة مليارات دولار أي ضعف التكلفة الكلية المقدرة بمليار ونصف فقط وبالرغم من تلك الثلاثة المليارات التي تم صرفها فإن ما تم إنجازه بها من السد المزعوم لم يكن يزيد على «٦٠٪» ستين بالمائة من الإنشاءات !! .

رأي اقتصادي

السجل العقاري ودوره الحد من المنازعات

خالد محمد الدبيس

السجل العقاري نظام يستهدف حماية الملكية العقارية وخلق الأمان والثقة لدى المتعاملين في مجال الحقوق العقارية وإذا ما تحدثنا عن نشأة السجل العقاري في بلادنا فإنه حديث النشأة ونستطيع القول وبعيداً عن ما كان معمولاً به سابقاً فإن البداية الحقيقية للعمل بنظام السجل العقاري جاء عقب قيام دولة الوحدة عندما ألغيت جميع التشريعات بصدور القانون رقم «٣٩» لسنة ١٩٩١م بشأن التوثيق الجديد والقوانين ذات العلاقة وبالرجوع إلى طبيعة النظام العقاري فإنه ينقسم إلى قسمين : نظام السجل العقاري العيني ونظام السجل الشخصي ،وبلادنا رغم أن المادة «٣» من القانون المعدل رقم «١٩٩١/٩٩» قد أجازت العمل بالنظامين الآن الشائع هو العمل بنظام السجل الشخصي في حين يعد السجل العقاري العيني مهمش الدور مشلول الفاعلية.

وإذا ما تحدثنا عن أهمية السجل العقاري بشكل عام فإنه يساهم بدرجة أساسية في الحد من المنازعات العقارية التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول موقع العقار ومساحته أو حدوده أو صحة التملك بالإضافة إلى ما يقوم به من أعمال المحافظة على الحقوق العقارية العامة والخاصة والموقوفة من التحايل والبسط غير المشروع وتأمين سير أعمال البنوك التجارية التي تقوم بعملية الإقراض بضمانات الرهون العقارية.

والغير خافي هنا أن المحاكم تعاني من اختناق بفعل زيادة عدد القضايا ذات المنازعات العقارية والمطلع للمعالم الرئيسية لخطة الإصلاح القضائي للعام ١٩٩٧م سيجد أن التوثيق والسجل العقاري شكل معلماً أساسياً من المعالم الرئيسية لخطة الإصلاح القضائي والتي أكدت على أن السجل العقاري يمثل أهمية في استقرار الملكية وتخفيف حجم المنازعات المدنية الكثيرة بشأن الأراضي والعقارات التي غالباً ما تتحول إلى منازعات جنائية تزخر بها ردهات المحاكم مشيرة إلى أنه لا بد من تقييم كامل لموضوع السجل العقاري وبالرجوع إلى محاور المؤتمرات القضائية الفرعية والعام نجد أن السجل العقاري كأحد الأجهزة المعاونة للعمل القضائي قد أخذ مساحة واسعة من النقاش والمداخلات وكانت بمثابة وقفة تقييمية كاملة لموضوع السجل العقاري فكان أن أكدت على أهمية إلحاق السجل بوزارة العدل وإذا ما تم ذلك فإنها تعد خطوة عملية على طريق إصلاح وتطوير وتحديث القضاء.

البنك المركزي يحلل عروض أذون الخزانة بمبلغ ١٠ مليارات ريال

صنعاء / سبأ/..

تم في مقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء اذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٣٣٥ للاجال ٩١يوماً و١٨٢ يوماً و٣٦٤ يوماً بقيمة إجمالية للمزاد التنافسي للاجال الثلاثة عشرة مليارات ريال.

وقد تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للأجال الثلاثة ١٣,٣٤و١٣,١٣و١٣,٠١ على التوالي وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية يوم السبت القادم الموافق ٢٤ ابريل ٢٠٠٤م.